يناير/كانون الثاني 2021

أحدث المستجدات: تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في أن تفقد المنطقة 5% من الناتج عام 2020، بحسب تقديرات البنك الدولي. وتصاعدت حدة خسائر التوظيف في العديد من الاقتصادات وما زال معدل التوظيف منخفضا. ومن المتوقع أن تؤدي صدمة الدخل الناجمة عن الجائحة إلى زيادة عدد من يعيشون دون خط الفقر في المنطقة والبالغ 5.50 دولار يوميا بعشرات الملايين في العام الحالي.

وتشير التقديرات إلى أن الناتج في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انكمش بنسبة 5.7% في العام الماضي. ويظل نمو ناتج القطاع النفطي مقيدا بفعل التزامات تجاه اتفاق أوبك+ المعني بخفض الإنتاج. وقد شهدت البلدان المستوردة للنفط انكماشا أكثر اعتدالا بواقع 2.2% عام 2020، مما يعكس بشكل مبدئي التفشي المحدود لفيروس كورونا في النصف الأول من العام وانخفاض أسعار النفط. لكن ارتفاع وتيرة الإصابات الجديدة على نحو سريع وحالة عدم اليقين الجديدة على صعيد السياسات أسفرا عن مضاعفة أثر تعطل الأنشطة المرتبط بالجائحة.

وأعلنت معظم اقتصادات المنطقة عن برامج للتحفيز المالي تشمل زيادة الإنفاق على الصحة وشبكات الأمان الاجتماعي، وخفض مدفوعات الضرائب وتأجيلها، وتقديم قروض وضمانات للشركات. كما ساهمت التعديلات التي جرت على السياسة النقدية في تخفيف الأثر الاقتصادي للجائحة، مع خفض أسعار الفائدة بما يزيد عن 125 نقطة أساس في المتوسط.

الآفاق المستقبلية: من المتوقع أن يتعافى النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوتيرة متواضعة إلى 2.1% عام 2021، مما يعكس الضرر الدائم الناجم عن الجائحة وانخفاض أسعار النفط. ويتوقف التعافي على احتواء الجائحة، واستقرار أسعار النفط، وعدم تصاعد التوترات الجيوسياسية مجددا، وافتراض توزيع لقاح لفيروس كورونا في النصف الثاني من العام. وبحلول 2022، وبعد عامين من التعافي المتوقع، فإن الناتج سيظل منخفضا نحو 8% عن الناتج المتوقع قبل تفشي الجائحة، مع تأثر البلدان المستوردة للنفط على نحو أكبر من البلدان المصدرة.

وفيما بين البلدان المصدرة للنفط، من المتوقع أن يتعافى النمو إلى 1.8% في العام الجاري، بدعم من عودة الطلب على النفط إلى الوضع الطبيعي والتخفيف المقرر لخفض إنتاج النفط في بلدان أوبك+ والدعم على صعيد السياسات والتخفيف التدريجي للقيود المحلية المرتبطة بالجائحة. وفي المملكة العربية السعودية، سيلقى النشاط الدعم من استئناف المشاريع الاستثمارية الرأسمالية الحكومية التي تأجلت خلال الجائحة وارتفاع الطلب بعد الزيادة الحادة في ضريبة القيمة المضافة. ومن المتوقع أن يتعافى النمو في إيران بسبب ارتفاع الاستهلاك المحلي والسياحة وهدوء حدة التعطل في النشاط والناجم عن الجائحة.

وتشير التوقعات إلى النمو في البلدان المستوردة للنفط سيرتفع إلى 3.2% عام 2021 مع التخفيف التدريجي للقيود المفروضة على التنقل وارتفاع الطلب المحلي والصادرات بوتيرة بطيئة. وفي مصر، من المتوقع تراجع معدل النمو إلى 2.7% في السنة المالية 2020–2021، في ظل انهيار السياحة وقطاع الغاز وبطء النشاط في قطاعات رئيسية أخرى مثل التصنيع .ومن المتوقع أن ينتعش النمو في المغرب إلى 4.0% في 2021 مع تعافي الناتج الزراعي في البلاد بعد موجة الجفاف وتخفيف الحكومة إجراءات الإغلاق الاقتصادي.

المخاطر: تتجه المخاطر نحو الجانب السلبي وترتبط بمسار الجائحة وآثارها الاجتماعية، وتعرُّض أسعار النفط لضغوط نحو الانخفاض، وحالة الضبابية في السياسة المحلية، والتوترات الجيوسياسية. وأُعيد فرض تدابير للتخفيف في أجزاء من بعض البلدان (الجزائر، والأردن، ولبنان) وربما تصبح واسعة الانتشار على نحو أكبر، بالنظر إلى أن نحو ثُلث اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد تسارعا في وتيرة الإصابات الجديدة في أواخر 2020. وقد تؤدي حالات تفشٍ أشد حدة في الاقتصادات الكبيرة بالمنطقة إلى تأثيرات غير مباشرة في المنطقة. وقد يؤدي هبوط أسعار النفط أو حدوث تقلبات سعرية شديدة أو تمديد خفض إنتاج أوبك+ إلى عرقلة النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة المصدرة للنفط والبلدان النامية في المنطقة. كما أن البلدان المستوردة للنفط قد تتأثر أيضا بتراجع أسعار النفط بانخفاض تحويلات المغتربين العاملين في البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة وهبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من تلك البلدان.

التوقعات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2018	2019	2020ت	2021ن	2022ن
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بأسعار الدولار في 2010)					
الجزائر	1.2	0.8	6.5-	3.8	2.1
البحرين	1.8	1.8	5.2-	2.2	2.5
جيبوتي	8.4	7.5	1.0-	7.1	7.2
مصر أ	5.3	5.6	3.6	2.7	5.8
إيران أ	6.0-	6.8-	3.7-	1.5	1.7
العراق	0.6-	4.4	9.5-	2.0	7.3
الأردن	1.9	2.0	3.5-	1.8	2.0
الكويت	1.2	0.4	7.9-	0.5	3.1
لبنان ب	1.9-	6.7-	19.2-	13.2-	..
المغرب	3.1	2.5	6.3-	4.0	3.7
عُمان	0.9	0.8-	9.4-	0.5	7.9
قطر	1.2	0.8	2.0-	3.0	3.0
السعودية	2.4	0.3	5.4-	2.0	2.2
تونس	2.7	1.0	9.1-	5.8	2.0
الإمارات	1.2	1.7	6.3-	1.0	2.4
الضفة الغربية وقطاع غزة	1.2	1.4	7.9-	2.3	2.4

المصدر البنك الدولي.

ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات. يجري تحديث تنبؤات البنك الدولي باستمرار على أساس معلومات جديدة وتغيُّر الظروف (العالمية). ومن ثَمَّ، فإن التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن تلك الواردة في وثائق أخرى للبنك الدولي، حتى إذا كانت التقييمات الأساسية لآفاق البلدان لا تختلف اختلافا كبيرا في أي لحظة زمنية معينة.

أ. تشير إلى السنة المالية. يرجى مراجعة الملحق الإقليمي للاطلاع على التفاصيل الخاصة بتقارير السنة المالية. ب. التنبؤات بالنسبة للبنان ما بعد عام 2021 مُستبعدة نظرا للمستوى العالي من حالة عدم اليقين.

تنزيل تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية

تنزيل هذه البيانات

استجابة مجموعة البنك الدولي للتصدي لجائحة فيروس كورونا

تنفذ مجموعة البنك الدولي، وهي واحدة من أكبر المصادر العالمية للتمويل والمعارف للبلدان النامية، حالياً تدابير سريعة واسعة النطاق لمساعدة هذه البلدان على تدعيم تصديها لهذه الجائحة. وتدعم المجموعة تدخلات الرعاية الصحية العامة، وتعمل على ضمان تدفق المستلزمات والأجهزة الحيوية، ومساعدة مؤسسات القطاع الخاص على مواصلة عملها والحفاظ على موظفيها.

وتتيح مجموعة البنك الدولي ما يصل إلى 160 مليار دولار على مدى 15 شهرا تنتهي في يونيو/حزيران 2021 لمساعدة أكثر من 100 بلدٍ على حماية الفئات الفقيرة والمحرومة، ومساندة الشركات، وتعزيز التعافي الاقتصادي. ويشمل ذلك 50 مليار دولار من الموارد الجديدة للمؤسسة الدولية للتنمية من خلال المنح والقروض الميسرة للغاية و 12 مليار دولار للبلدان النامية لتمويل شراء لقاحات كورونا وتوزيعها.